

Distr.: General
27 June 2019
Arabic
Original: English



بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٣٥ (٢٠١٨)، الذي جدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، والقرار ٢٣٦٦ (٢٠١٧) الذي طُلب فيه إلى الأمين العام تقديم تقرير عن أنشطة البعثة كل ٩٠ يوماً. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من ٢٧ آذار/مارس إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

ثانياً - التطورات الرئيسية

٢ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتطورات إيجابية في بعض مجالات تنفيذ السلام، مثل إعادة الإدماج. ولكن استمرت الشواغل الأمنية والاستقطاب والانقسام حول عملية السلام، وذلك، بوجه خاص، إزاء ركيزة العدالة الانتقالية. وفي شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، عقد الكونغرس مناقشات شائكة بشأن ستة اعتراضات على القانون التشريعي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام الذي قدمه الرئيس إيفان دوكي ماركيس في آذار/مارس. وقد أعقبت التصويت في مجلس الشيوخ مناقشات إجرائية بشأن ما إذا كان قد تم التوصل إلى الأغلبية المطلقة في مجلس الشيوخ، مثلما حدث في مجلس النواب، من أجل تجاوز الاعتراضات. وأحيل القانون التشريعي إلى المحكمة الدستورية، التي قضت، في ٢٩ أيار/مايو، بأن كلا المجلسين قد وصل إلى عدد الأصوات المطلوب. وسن الرئيس دوكي المشروع ليصبح قانوناً في ٦ حزيران/يونيه.

٣ - وناقش الكونغرس إصلاحين دستوريين اقترحتهما الحكومة، وذكرت أنهما يهدفان إلى معالجة إخفاقات اتفاق السلام الحالي، ولكنهما لن ينطبقا إلا على الاتفاقات المقبلة. ويمنع أحد الاقتراحين اعتبار جرائم الاختطاف والاتجار بالمخدرات جرائم سياسية أو أنشطة مرتبطة بها. ويتضمن الإجراء الذي اقترحتة الحكومة حكماً ينص على أنه لن يؤثر على الجهات الموقعة على اتفاقات السلام الحالية. ومن شأن الإجراء الإصلاحي المقترح الثاني أن يكون له أثر على ضمان أن تُحاكم جميع الجرائم الجنسية ضد



الأطفال ضمن نظام العدالة العادي؛ وهذا الإجراء، على النحو الذي اقترحتة الحكومة ووافق عليه في الجولة الأولى من النظر، لا يتضمن حكماً صريحاً ينص على أنه ليس له أثر رجعي. وترى أطراف مختلفة أن هذا الحكم الصريح ينبغي إدراجه في القراءة الثانية لتفادي خطر أن يكون له أثر سلبي على عملية السلام الحالية.

٤ - واعتمدت الخطة الإنمائية الوطنية الرباعية السنوات للحكومة في ٣ أيار/مايو، على إثر مفاوضات مطولة في الكونغرس. وتتضمن الخطة "خريطة طريق نحو الاستقرار" تحدد الأنشطة المتصلة بالسلام ضمن مجموعة أوسع من الاستثمارات العامة في المناطق المتضررة من النزاع. كما تسند الخطة إلى الحكومة سلطة مواصلة تقديم إعانات شهرية أساسية إلى الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي المشاركين في عملية إعادة الإدماج وتيسير الحصول على الأراضي لأنشطتهم المدرة للدخل. وقد اعتمدت التعديلات لتعزيز المساءلة والرقابة، بأساليب تشمل إدراج خطة استثمارية متعددة السنوات وأهدافاً سنوية للسلام ومتطلبات للإبلاغ بشأن الإجراءات المتصلة بالسلام.

٥ - ولا تزال الإجراءات القضائية المتعلقة بسيوكسيس باوسياس هيرنانديس - سولارتي، المعروف أيضاً باسم خيسوس سانتريش، المتهم بالتجار بالمخدرات والمطالب بتسليمه، تكشف عن انقسامات عميقة حول عملية السلام. وفي ١٥ أيار/مايو، قضت الولاية القضائية الخاصة بأنه لم تقدم أدلة كافية لإثبات أن السلوك الإجرامي المنسوب إلى السيد سانتريش قد حدث بعد توقيع اتفاق السلام وطُبقت ضمان عدم التسليم. وأمرت الولاية القضائية الخاصة بإطلاق سراحه، وذكرت أنه ينبغي التحقيق في السلوك المزعوم في كولومبيا. وطعن المفتش العام في هذا الحكم في ٢٤ أيار/مايو. ولم يُفصل بعد في الطعن.

٦ - وعقب إطلاق سراح السيد سانتريش في ١٧ أيار/مايو، أعاد اعتقاله فوراً مكتب المدعي العام، الذي ذكر أنه تلقى أدلة جديدة في القضية المرفوعة ضد السيد سانتريش. وفي ٢٨ أيار/مايو، أبقى مجلس الدولة صفة السيد سانتريش كعضو في مجلس النواب. وتولت المحكمة العليا، التي تتمتع بالولاية القضائية على أعضاء الكونغرس، التحقيقات وأمرت بإطلاق سراحه في ٢٩ أيار/مايو. وتضطلع دائرة التحقيق في المحكمة العليا بإعادة النظر في القضية، بما في ذلك طلب مقدم من مكتب المفتش العام لاحتجاز السيد سانتريش أثناء التحقيق. وأدى السيد سانتريش اليمين في مجلس النواب في ١١ حزيران/يونيه، مما زاد تأجيج الخلاف حول عملية السلام بين المنتقدين الذين احتجوا على إطلاق سراحه وذكروا أن وجوده في الكونغرس يعد بمثابة إفلات من العقاب، وآخرين احتجوا بضرورة احترام الإجراءات القانونية الواجبة في انتظار نتائج الإجراءات القضائية.

٧ - وفي نيسان/أبريل، نُظمت مجموعة من المظاهرات في أكثر من ٢٠ مقاطعة للاحتجاج على العنف الموجه ضد القادة الاجتماعيين وللدعوة إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، بما في ذلك مظاهرة شارك فيها ما يقدر بنحو ٣٠٠٠ من القادة الاجتماعيين وقادة المجتمعات المحلية الذين سافروا إلى بوغوتا للمطالبة بتنفيذ تدابير ملموسة لتوفير الحماية الجماعية للمجتمعات المحلية. وإضافة إلى ذلك، نُظمت احتجاج اجتماعي كبير لعدة أسابيع في مقاطعة كاوكا. ووافقت الحكومة، نتيجة حوارها مع حركات الاحتجاجات، على وضع بروتوكول خاص لحماية الشعوب الأصلية وإنشاء لجنة فرعية إثنية تابعة للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، التي أُنشئت في ١١ حزيران/يونيه.

٨ - ومع اقتراب الانتخابات الإقليمية والمحلية (المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر)، حذرت بعثة المراقبة الانتخابية غير الحكومية في تقرير بتاريخ ٢٧ أيار/مايو من أن أعمال التهريب والعنف ضد القادة المحليين قد تزيد في الأشهر المقبلة، ولا سيما في سبع مقاطعات تشهد مخاطر عالية، ولاحظت أن الحوادث التي أبلغ عنها بالفعل ضد المرشحين المحتملين زادت بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة بالفترة المماثلة قبل الانتخابات المحلية الماضية، في عام ٢٠١٥. وقُدِّم ميثاق بشأن اللاعنف والشفافية والتعددية في الانتخابات، أطلقه مجلس السلام الوطني والكنيسة الكاثوليكية وبعثة المراقبة الانتخابية، إلى وزارة الداخلية.

٩ - وواصلت الهيئات المشتركة المنشأة من أجل تنفيذ اتفاق السلام عقد اجتماعاتها بدرجات متفاوتة. فقد اجتمع المجلس الوطني لإعادة الإدماج بصورة منتظمة. أما لجنة متابعة الاتفاق النهائي والترويج له والتحقق من تنفيذه فلم تظهر نتائج ملموسة ولا خطة استراتيجية واضحة. ولم تعقد اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية سوى جلسات إقليمية ومواضيعية.

الف - النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار

١٠ - يعد القانون التشريعي للولاية القضائية الخاصة، الذي تم سنّه في حزيران/يونيه، آخر جزء ينقص الإطار القانوني ركيزة العدالة الانتقالية في كولومبيا. وأصدرت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بيانا أثنت فيه على هذه الخطوة، حيث أشارت إلى أنها ستساعد على بيان حقوق الضحايا والضمانات القانونية لجميع أولئك الذين يخضعون لسلطة الولاية القضائية الخاصة، بمن في ذلك أفراد المسلحة الثورية الكولومبية السابقون وأفراد القوات المسلحة والشرطة الوطنية بمزيد من الوضوح. ورحبت الولاية القضائية الخاصة باعتماد الإجراء باعتباره تطورا إيجابيا يوفر للمحكمة إطارا قانونيا متينا للعمل على نحو منفصل ومستقل.

١١ - وواصلت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام إحراز تقدم في الاضطلاع بمسؤولياتها. وقد استعرضت أكثر من ٥٨ التماسا من أجل الضمانات وعدم التسليم، حيث رُفض ٤٣ منها، بما في ذلك طلبان مقدمان من اثنين من الأفراد المحتجزين مع السيد سانتريش في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم ٤٠ من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين و ٨٠ من أفراد القوات المسلحة بيانات طوعية متعلقة بسبع قضايا حددت باعتبارها قضايا رمزية تمثل سنوات النزاع المسلحة الستين. وبالنسبة لجميع الأفراد الخاضعين لسلطة الولاية القضائية الخاصة، يعتبر حضور جلسات الاستماع لهذه القضايا التزاما أمام المحكمة والتزاما معنويا فيما يتعلق بالضحايا.

١٢ - وفي نيسان/أبريل، خلصت الولاية القضائية الخاصة إلى أن القائد السابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية إرنان داريو فيلاسكوييس سالداریاغا، المعروف أيضا باسم 'إل بائيسا'، قد أخفق في المثول أمام تلك الجلسات وفي تبرير غيابه، وأخفق في الوفاء بالتزامات أخرى، وأعادت من ثم إصدار أمر اعتقال ضده وأوقفت مدفوعاته الشهرية الأساسية وأبطلت فرصة حصوله على حكم مخفف أو تصالح. وفي أيار/مايو، شرعت الولاية القضائية الخاصة في استعراض قضية عدم امتثال ضد قائدين آخرين من القادة السابقين في القوات المسلحة الثورية - الكولومبية، هما لوسيانو مارين أرانغو، المعروف أيضا باسم إيفان ماركيز، وخوسيه مانويل سيريرا، المعروف أيضا باسم ساركو أندينيفر. وفي حزيران/يونيه، استهلكت الولاية القضائية الخاصة تحقيقا مماثلا بشأن هنري كاستيانوس غارسون، المعروف أيضا باسم رومانيا.

١٣ - وقدمت منظمات المجتمع المدني تقارير إلى الولاية القضائية الخاصة عن حالات عنف جنسي في ثماني مقاطعات، وهجمات ضد أعضاء المجتمعات الأفريقية الكولومبية في خمس مقاطعات، وحالات قتل خارج نطاق القضاء وقعت أثناء النزاع ونُسبت إلى أفراد من القوات المسلحة، وأنماط اضطهاد للمثليين والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم).

١٤ - واستهلت لجنة تقصي الحقائق في ١١ حزيران/يونيه أول مناقشة في سلسلة من المناقشات المتعلقة "بعدم تكرار" النزاع المسلح. وركزت المناقشة على العنف الذي ارتكب على مدى عقود ضد القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان أثناء النزاع واستمراره بعد التوقيع على اتفاق السلام. وفي ١٢ حزيران/يونيه، أعلنت اللجنة عن اتفاق بشأن إنشاء قنوات اتصال منتظمة مع القوة الثورية البديلة المشتركة للإسهام في عمل اللجنة.

١٥ - وفي أوائل حزيران/يونيه، قامت الوحدة المعنية بالبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين في سياق النزاع المسلح وبسببه، المكلفة بتحديد مواقع ضحايا الاختفاء القسري، بافتتاح مكاتب في ١٠ مدن بالتعاون مع الكنيسة الكاثوليكية. وثمة ٧ مكاتب مقرر فتحها في المناطق الأكثر تضررا من الاختفاء القسري.

باء - البرامج الإنمائية ذات التركيز إقليمي

١٦ - في خطوة هامة، بدأ خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي الـ ١٦. وتعد هذه البرامج خطط إقليمية تغطي ١٧٠ بلدية متضررة من النزاع، وقد وضعت، بما يتسق مع البند ١ من اتفاق السلام، بمشاركة واسعة للمجتمعات المحلية. وحتى الآن، أفادت الحكومة بأن نحو ٥٠٠ مشروع أشغال مجتمعية قد بدأت في ٥٢ بلدية وبدأت أعمال تحسين الطرق الريفية في ٥٠ بلدية. والاستعدادات جارية لبدء ٤٠٠٠ مشروع إضافي. ويسهم الاستثمار العام في هذه المناطق المهمة أيضا في التعويضات للضحايا، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتوفير سبل عيش بديلة ومستدامة لمن يزرعون محاصيل غير مشروعة، والمصالحة.

١٧ - وفي إطار خريطة الطريق لتحقيق الاستقرار المُدرجة في الخطة الإنمائية الوطنية، تشكل هذه البرامج الـ ١٦ جزءا من جهود أكبر لتوسيع نطاق وجود الدولة في المناطق المهمة تاريخيا. كما تحظى البلديات الـ ١٧٠ بالأولوية في المعاملة بموجب برنامج "أعمال من أجل الضرائب" الذي يسمح للشركات بالوفاء بجزء من التزاماتها الضريبية من خلال الاستثمار في المناطق المتضررة من النزاع.

١٨ - وتمشيا مع باب التنمية الريفية الشاملة في اتفاق السلام، قدمت الحكومة مقترحا لتحسين السجل العقاري المتعدد الأغراض بحلول عام ٢٠٢٢ وتوسيع نطاق تغطيته من ٨٨ إلى ٦٦٠ بلدية، من بين ١١٠٠ بلدية في البلد، بما في ذلك البلديات الـ ١٧٠ التي تشملها البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي.

١٩ - ووفقا للخطة الإنمائية الوطنية، ينبغي أن يُستق تنفيذ عملية التدخل الشامل في المناطق الاستراتيجية الجديدة التي أنشئت كجزء من الاستراتيجية الدفاعية الوطنية بموجب القانون رقم ١٩٤١ لعام ٢٠١٨ مع مكتب المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج، عندما يكون هناك تداخل مع البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي.

جيم - استبدال المحاصيل غير المشروعة

٢٠ - لا تزال الاقتصادات غير المشروعة، بما في ذلك المخدرات والتعدين غير المشروع، تعد مصدراً للعنف في البلد وتهديداً لعملية السلام. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فقد أُبدي طوعاً، في إطار البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة المنصوص عليه في اتفاق السلام، ما يُقدَّر بنحو ٣٥ ٣١٧ هكتاراً من الكوكا، من بين ٥٧ ٨١٦ هكتاراً سجلتها ٤٢٨ ٨٢ أسرة. وهناك حالياً ٩٩ ٠٠٠ أسرة مشاركة في البرنامج، حيث توجد ٣٠ ٠٠٠ أسرة إضافية تنتظر توقيع اتفاقات فردية. ولا يزال معدل الإبادة الطوعية مرتفعاً ومعدلات إعادة الزراعة منخفضة. وما زالت التحديات قائمة فيما يخص تحديد التوقيت والموارد للمدفوعات المؤقتة لفترة سنة واحدة إلى جانب تقديم المساعدة التقنية والدعم لمشاريع التنمية البديلة للأسر لإبادة محاصيلها. وقد تلقى نحو ٢٢ ٦٠٠ أسرة المدفوعات المؤقتة لمدة سنة كاملة أو أنها على وشك تلقي تلك المدفوعات كاملة، وتلقى حوالي ثلث الأسر البالغ عددها ٩٩ ٠٠٠ مساعدة تقنية. وإضافة إلى ذلك، يعمل نحو ٢ ٣٣٥ من جامعي أوراق الكوكا في أنشطة بديلة، من قبيل أعمال البنى التحتية والخدمات الريفية وصيانة الطرق، في ١٣ مقاطعة.

٢١ - وما زالت الأسر المشاركة في هذا البرنامج تتعرض للتهديدات والقتل. ووقد أُبلغ عن عدة هجمات جديدة ضد زعماء مشاركين في برنامج الاستبدال، وأعلنت الحكومة عن برنامج تحريبي لحمايتهم (انظر أدناه). ووفقاً لما ذكرته الحكومة، فقد قتل ٥٨ من الأفراد المشاركين في جهود زراعة المحاصيل البديلة خلال السنتين الماضيتين.

دال - جيش التحرير الوطني

٢٢ - في أعقاب النداءات المتكررة من جانب منظمات المجتمع المدني والقادة السياسيين لجيش التحرير الوطني لاتخاذ مبادرات لإبداء حسن النوايا، بما في ذلك وقف عمليات الاختطاف والأعمال القتالية، وجه ذلك الجيش مقاتليه بوقف إطلاق النار من جانب واحد خلال فترة عيد الفصح في الفترة من ١٤ إلى ٢١ نيسان/أبريل. إلا أن الجيش، وفقاً لما ذكرته الحكومة، لم يحترم وقف إطلاق النار من جانب واحد. وقد طالبت المجتمعات المحلية في المناطق التي شهدت مواجهات عسكرية مباشرة وتشريداً قسرياً، ضمن جوائح أخرى، مثل مقاطعة شوكو، بالحماية من العنف.

ثالثاً - مهام البعثة

ألف - إعادة الإدماج

٢٣ - تواصل البعثة الالتزام القوي بعملية إعادة الإدماج التي تقوم بها الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة. وفي إطار السجل الوطني لإعادة الإدماج، الذي أُنجز في مطلع عام ٢٠١٩، تمكنت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع من إجراء دراسة استقصائية لما عدده ١٠ ٧٠٨ من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين المعتمدين، من بين العدد الإجمالي البالغ ١٣ ٠٦٨، وقد أكدوا جميعهم مشاركتهم في عملية إعادة الإدماج، وهي علامة مشجعة بعد نحو عامين من انتهاء عملية إلقاء السلاح. وذكرت الحكومة أن بقية أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين البالغ عددهم ٢ ٣٦٠ فرداً الذين لم يتسنّ الاتصال بهم في الدراسة الاستقصائية لم يتخلوا بالضرورة عملية إعادة الإدماج. ويتلقّى

ما مجموعه ١١ ٠١٨ من أولئك الأفراد السابقين بدلا شهريا أساسيا. وسيؤدي التقدم المحرز في إدماج أولئك الأفراد السابقين إلى خفض احتمال تعرّض المقاتلين السابقين للتعذيب من جانب الجماعات المنشقة. وتقع على عاتق قادة كل من الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة مسؤولية توفير الفرص الاقتصادية والقيادة الفعالة، على التوالي.

١ - إدارة عملية الانتقال في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج

٢٤ - من المقرر أن ينتهي الوضع القانوني لـ ٢٤ منطقة من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في ١٥ آب/أغسطس. وقد أسهم هذا الموعد النهائي الذي يقترب في شعور بعدم اليقين لدى أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين وأسرهم الذين ظلوا يعيشون في تلك المناطق طوال العامين الماضيين. وسيتأثر حوالي ٨ ٠٠٠ شخص بهذه الترتيبات الجديدة، بمن في ذلك ٣ ٥٠٠ من أفراد تلك القوات السابقين وأفراد أسرهم وسكان المجتمعات المحلية المجاورة.

٢٥ - ويجري الاتفاق على العملية بين القوة الثورية البديلة المشتركة والمجتمعات المحلية والسلطات، وتتخذ الحكومة خطوات لتنفيذ عملية انتقالية تدريجية على مدى ١٢ شهرا وستسعى لضمان الموافقة على توسيع نطاق توفير الغذاء والخدمات الأساسية حتى توضع تدابير طويلة الأجل.

٢٦ - وقد أنجز مكتب المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج، بالعمل مع الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، تحليلا لجميع المواقع الـ ٢٤ وتقاسم النتائج مع القوة الثورية البديلة المشتركة. وفي حزيران/يونيه، شرعت الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة والبعثة في القيام بسلسلة من الزيارات المشتركة إلى ١١ منطقة حددت الحكومة وجود عقبات تحول دون اندماجها في تلك المناطق ضمن الترتيبات الرسمية للبلديات في مواقعها الحالية. ومنذ ١٤ حزيران/يونيه، أُجريت أربع زيارات إلى المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في تشاراس، بمقاطعة غوافياري، ولا فاريانتي، بمقاطعة نارينيو، وكانيو إنديو، بمقاطعة نورتي دي سانتاندير، وفليبيناس، بمقاطعة أراوكا. وأبدى كل من الحكومة والمقاتلين السابقين مرونة ورغبة في مراعاة آراء الطرف الآخر، وكذلك آراء المجتمعات المحلية، التي أعربت عن مخاوف من أن إنهاء المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج سيؤثر سلبا على أمنها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية.

٢٧ - وبرزت شواغل مماثلة في اجتماع عُقد مع رؤساء ٢٣ بلدية بما مناطق إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. وأعرب الجميع عن تأييدهم لمواصلة بقاء تلك المناطق، حيث أشاروا إلى أن بلدياتهم تستفيد من الأنشطة الاقتصادية الناتجة عن وجود تلك المناطق وكذلك محيط الأمن الذي يوفره ١ ٢٤٣ فردا من أفراد قوات الأمن المنتشرين في تلك المناطق النائية.

٢٨ - وتواجه الحكومة أربعة تحديات رئيسية فيما يتعلق بالعملية الانتقالية في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، وهي: توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب لتنفيذ جميع جوانب العملية الانتقالية؛ وتوفير فرص الحصول على الأراضي من خلال تحديد الوسائل القانونية؛ وتنفيذ استراتيجية اتصال واضحة؛ والالتزام التام من جانب قوات الأمن العام وإدراج ترتيبات أمنية كافية في تلك الخطة. وثمة تحدٍ آخر يواجهه ممثلي كل من الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة وهو ضمان مراعاة آراء أفراد الجماعات الإثنية والنساء وما يزيد على ٨٠٠ من الأطفال الذين يعيشون في تلك المناطق.

٢ - إعادة الإدماج في مستوطنات جديدة في المناطق الريفية والحضرية

٢٩ - لقد حدد السجل الوطني لإعادة الإدماج أكثر من ٧ ٠٠٠ من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين تشملهم عملية إعادة الإدماج ولكنهم يعيشون في مستوطنات ريفية صغرى أو في مناطق حضرية خارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. وهذا أمر متوقع، في ظل انتقال المقاتلين السابقين وأسرههم إلى مناطقهم الأصلية أو التماسهم فرصا اقتصادية جديدة، ضمن أسباب أخرى. ومن الأهمية بمكان لنجاح هذه الجهود لإعادة الإدماج في نهاية المطاف أن تُكَيَّف الخطط التي تتبعها الحكومة وما تنشره من خدمات وأمن مع هذه الحالة المتغيرة.

٣ - إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي

٣٠ - قام مكتب المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج بالترويج لـ "خطة للتعجيل" ذات أهداف طموحة يتعين الوفاء بها قبل شهر آب/أغسطس بشأن الموافقة على المشاريع الإنتاجية الفردية والجماعية؛ والإسكان؛ والتدريب المهني. ولتحقيق تلك الأهداف، أنشأت الحكومة آلية للتنسيق مشتركة بين المؤسسات المعنية بإعادة الإدماج شملت أكثر من ١٠ وزارات وكيانات رئيسية تحت قيادة مكتب المستشار الرئاسي.

٣١ - وقد أذنت الخطة الإنمائية الوطنية بتمديد دفع الإعانة الشهرية للمقاتلين السابقين المشاركين في أنشطة إعادة الإدماج، وحددت الخيارات لعملية تخصيص الأراضي للمقاتلين السابقين الذي اتخذوا مبادرات إنتاجية، وحددت خريطة الطريق الأوسع نطاقا لتحقيق الاستقرار، بما في ذلك مصادر الإيرادات، التي تشمل أنشطة إعادة الإدماج.

٣٢ - وأقر المجلس الوطني لإعادة الإدماج اثنين من المشاريع الجماعية الجديدة. ومن أصل ٢٤ مشروعا أُقِرَّ حتى الآن، لما بلغ مجموعه ١ ٥٦٦ من المستفيدين، صرف التمويل لـ ١٧ مشروعا، حيث استفاد منها ١ ٢١٦ من المقاتلين السابقين. وإضافة إلى ذلك، أقرت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع ٢٧ مشروعا فرديا، بما بلغ مجموعه ١٩٠ مشروعا حتى الآن، وتلقَّى الأموال ١٦٠ منها، لفائدة ١٨٨ من المقاتلين السابقين. وإضافة إلى ذلك، هناك ثمانية مشاريع جماعية يستفيد منها ٤١٦ شخصا تخضع لاستعراض تقني يُجرِّبه العنصر المعني بالقوة الثورية البديلة المشتركة في المجلس الوطني لإعادة الإدماج.

٣٣ - وسيطلب تسريع عملية تطوير المشاريع الإنتاجية والاستعراض التقني لها والموافقة على صرف تمويلها، بما في ذلك تخصيص الأراضي بموجب الصكوك القانونية المحددة (المراسيم رقم ٩٠٢ و رقم ٧٥٦ و رقم ٧٥٨) المزيد من الجهود والموارد.

٣٤ - وسيكون من المهم الاستفادة من الأدوات والوحدات التدريبية لإدماج المنظور الجنساني التي أعدت برعاية الفريق العامل التقني الجنساني لتيسير الأخذ بنهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في إعادة الإدماج مع توفير الموارد اللازمة وتحديد الأولويات.

٣٥ - وفيما يتعلق بفرص العمل، يعمل ٩٣١ من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين داخل المديرية الفرعية المتخصصة للأمن والحماية والوحدة الوطنية للحماية، في حين يعمل ١٠٢ في منظمة هومانيسيموس غير الحكومية لإزالة الألغام أغراض إنسانية.

٣٦ - وتوفر اللجنة المشتركة بين المؤسسات للسياحة والإدماج، المؤلف من هيئات حكومية مختلفة والقوة الثورية البديلة المشتركة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة، الدعم للمشاريع الإنتاجية المتصلة بالسياحة. وفي نيسان/أبريل، قامت اللجنة بزيارة مقاطعة غوايفاري لوضع خطط عمل مشتركة للمبادرات السياحية في اثنتين من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. وفي أيار/مايو، مثل فريق يضم مقاتلين سابقين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية من منطقة ميرافال الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، بمقاطعة كاكيتا، كولومبيا في البطولات العالمية لسباق الزوارق، في أستراليا.

٣٧ - وفي نيسان/أبريل، أنشأت الحكومة فريقا عاملا وطنيا لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالتعليم للأنشطة ذات الصلة بإعادة الإدماج. ومددت وزارة التعليم البرنامج التعليمي "Arando la Educación" حتى نهاية عام ٢٠١٩. وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٩، التحق ٤٢٠ ١ من المقاتلين السابقين (٤٥ في المائة منهم من النساء) بالمدارس الثانوية وتخرج ١٣ في المائة منهم من تلك المدارس. وإضافة إلى ذلك، استفاد ١٧٦٥ من أفراد المجتمع المحلي من البرنامج (٦٧ في المائة منهم من النساء).

٣٨ - ويجري الفريق العامل التقني المعني بالصحة التابع لمجلس إعادة الإدماج بانتظام تقييمات لمدى كفاية الخدمات الصحية في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. وتُبلغ بعض المناطق عن حاجتها إلى المزيد من الحضور المنتظم للعاملين في المجال الطبي، وكذلك الأدوية وسيارات الإسعاف. وهناك فرصة، في سياق ما بعد الفترة الانتقالية في شهر آب/أغسطس، لإجراء التعديلات اللازمة. ويشمل نظام الرعاية الصحية الوطني زهاء ٩٥ في المائة (٣٨٠ ١٢) من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين. بيد أن المسائل المحيطة بالجودة وسبل الحصول على الخدمات والمعلومات تشكل حواجز، لا سيما للحوامل والأطفال والمراهقين والأشخاص ذوي الإعاقة. وويعاني قرابة واحد من كل ١٠ من المقاتلين السابقين من إعاقات وأمراض مزمنة ناجمة عن النزاع المسلح، ولم يُنقذ بعد النظام الخاص المنصوص عليه في اتفاق السلام.

٣٩ - وأطلعت الحكومة البعثة والقوة الثورية البديلة المشتركة على خطة وطنية مقترحة للصحة الريفية. والتنفيذ الكامل لهذه الخطة يمكن أن يساهم إلى حد كبير في ضمان الحصول على الخدمات الصحية للمقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية الضعيفة في المناطق الريفية.

٤٠ - وقد أنشئت آليات تنسيق داخل الحكومة لوضع استراتيجية للحصول على السكن. ولا يزال مشروع الإسكان لـ ٣٥٠ من المستفيدين في منطقتي تيرا غراتا وبوندوري رهن عملية الإقرار.

٤١ - ويتمويل من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبتبرعات ثنائية، تعمل البعثة عن كثب مع الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع والدائرة الوطنية للتدريب المهني والقوة الثورية البديلة المشتركة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والبرنامج الإنمائي على تنفيذ مبادرات سريعة الأثر، بما في ذلك مشاريع حضرية تقودها النساء، بهدف تعبئة الدعم العيني الإضافي وتعزيز الثقة في عملية إعادة الإدماج.

٤ - إعادة الإدماج الإقليمية والمجتمعية

٤٢ - أنشئت ثلاثة مجالس جديدة لإعادة الإدماج في مقاطعات بوليفار وهويلا ونارينيو، بما بلغ مجموعه تسعة من تلك المنتديات حيث تقوم الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية بتنسيق تنفيذ سياسات

إعادة الإدماج التي تتناسب مع السياقات المحلية. وعلى الصعيد المحلي، أنشئت ٢٤ لجنة لإعادة الإدماج لتنسيق الدعم المقدم لجهود إعادة الإدماج.

٤٣ - ولضمان أن تعود مشاريع إعادة الإدماج بالنفع على كل من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين والمجتمعات المحلية المحيطة، من المهم تعزيز المصالحة والاستدامة. وقد شجعت البعثة المجلس الوطني لإعادة الإدماج على اعتماد استراتيجية لتعزيز هذا النهج، الذي يتجسد حتى الآن في أقل من ثلث المشاريع المعتمدة.

٥ - إعادة الإدماج السياسي

٤٤ - واصل أعضاء حزب القوة الثورية البديلة المشاركة بنشاط في الكونغرس. وفي ٢٧ أيار/مايو، استهل تجمع الحزب إجراءات طلب استماع للرقابة بشأن تنفيذ اتفاق السلام والضمانات الأمنية للقادة الاجتماعيين والمقاتلين السابقين. وفي ١٤ حزيران/يونيه، أقر مجلس الدولة التماسا قدمه المفتش العام ومجلس الشيوخ لتجريد المسؤول الكبير بالحزب لوسيانو مارين من صفة السيناتور بسبب إخفاقه في شغل مقعده في مجلس الشيوخ، وإفساح المجال من ثم لاستبدال ممثل آخر للحزب به.

٤٥ - ويستعد حزب القوة الثورية البديلة للمشاركة للمرة الأولى في الانتخابات الإقليمية والمحلية المقررة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. ويبدأ تسجيل المرشحين في ٢٧ حزيران/يونيه. وأبلغ الحزب عن مواجهة عقبات في فتح حسابات مصرفية تتيح له إدارة أموال الحملة. وأبلغ أيضا عن تهديدات ضد المرشحين المحتملين من جانب عدة أحزاب، بما فيها حزب القوة الثورية البديلة.

٦ - الضمانات الأمنية

(أ) الضمانات الأمنية الممنوحة لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقين

٤٦ - من المثير للقلق العميق أنه، منذ توقيع اتفاق السلام، قد قامت البعثة بالتحقق من مقتل ١٢٣ من المقاتلين السابقين و ١٠ حالات اختفاء و ١٧ محاولة قتل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ١٤ من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين، بما في ذلك حالة القتل الثانية التي سجلت لأثنى من المقاتلين السابقين، لوسيرو خاراميو ألفاريس، في نيسان/أبريل في بوتومايو.

٤٧ - وهناك حالتان أخريان مثيرتان للقلق، هما: مقتل أحد أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين، ديمار توريس، في ٢٢ نيسان/أبريل في قرية كامبو أليغري، بمقاطعة نورتي دي سانتاندر، ومقتل خورخي إنريكي كوريدور غونزاليس، المعروف أيضا باسم ويلسون سافيدرا، في ٥ أيار/مايو في تولوا، بمقاطعة فالي دي كاوكا. وفيما يتعلق بالحالة الأولى، بعد استجابة جماعية من جانب المجتمع المحلي ومتابعة المحققين، احتجز ضابط صف بالقوات المسلحة الكولومبية بتهمة القتل العمد، ولا يزال أفراد عسكريون آخرون رهن التحقيق، بمن في ذلك ضابط رفيع المستوى. وفي بيان رحبت به البعثة، دعا الرئيس دوكي إلى استجابة سريعة، للتأكد من تقديم جميع المسؤولين إلى العدالة. أما الضحية الثانية، ويلسون سافيدرا، فقد شارك في محادثات السلام في هافانا وكان يقود جمعية تعاونية لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين في منطقة بلانكاس الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، بمقاطعة توليما. وفي ١ حزيران/يونيه، اعتقلت السلطات شخصا يزعم أنه قد ضلّع في اغتياله.

٤٨ - ومرة أخرى، وقعت عمليات القتل العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير التي تم التحقق منها في بعض أكثر المناطق تضررا من النزاع، خصوصا في مقاطعات كاكيتا، ونورتي دي سانتاندر، وأنتيوكيا، وغوافياري، وبابي ديل كاوكا. وترتبط الهجمات التي تستهدف المقاتلين السابقين ارتباطا وثيقا بتزايد وجود الجماعات الإجرامية المسلحة والاقتصادات غير المشروعة وغير الرسمية في المناطق التي أخلتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة والتي لم تنشئ الدولة وجودا ورقابة فعالين فيها. ويعد التعجيل بتنفيذ ضمانات أمنية شاملة ومضاعفة الجهود لتفكيك الجماعات غير المشروعة والهياكل الإجرامية، التي تشكل خطرا كبيرا على المجتمعات المحلية وتنفيذ السلام، من الخطوات الرئيسية لمواجهة هذه التحديات.

٤٩ - وأبلغت وحدة التحقيقات الخاصة عن إحراز تقدم في أكثر من نصف الحالات المسجلة، التي يمكن أن تعزى أغلبيتها إلى الجماعات المسلحة غير المشروعة والإجرامية، بما في ذلك جماعة كلان ديل غولفو وجيش التحرير الوطني وجيش التحرير الشعبي والجماعات المنشقة عن القوة الثورية البديلة المشتركة. وقد حددت التحقيقات ٦٨ من الجناة المتهمين إلى تلك الجماعات، حيث أُلقي القبض على ٣٥ منهم، و ٥٠ من الأشخاص الذين أمروا بعمليات القتل تلك، حيث أُلقي القبض على ثمانية منهم. وقامت وحدة التحقيقات الخاصة بتوسيع نطاق وجودها في المناطق المتضررة بفتح ستة مكاتب ميدانية جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٠ - ولم تُسجل جرائم قتل عمد في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج حيث يواصل كل من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة توفير الأمن في المناطق المحيطة. بيد أن التهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المسلحة غير المشروعة والإجرامية في معظم المجتمعات المحلية المجاورة والمناطق المحيطة بما يُبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز قدرات قوات الأمن العام من أجل منع العنف والجريمة. ولا يزال تمديد نطاق نشر تلك القوات لضمان التغطية الوافية للمستوطنات الجديدة والمجتمعات المحلية التي تجري فيها عمليات إعادة إدماج المقاتلين السابقين بالغ الأهمية.

٥١ - وواصلت الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة تنسيق التدابير الأمنية في إطار اللجنة التقنية للأمن والحماية. وظلت الهيئات الفرعية التي أنشئت مؤخرا في إطار تلك اللجنة تجتمع بانتظام. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة سلسلة من التدابير لتعزيز الأمن لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين، بما في ذلك تدابير أمنية جديدة لأولئك الأفراد خارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، وإنذارات مبكرة يقدمها مكتب أمين المظالم، وتعزيز التدابير الأمنية لحماية المشاركين من أولئك الأفراد في الانتخابات المقبلة.

٥٢ - وكما ورد في التقرير السابق، فإن عمل الوحدة الوطنية للحماية، بما في ذلك المديرية الفرعية للأمن والحماية التابعة لها، يعوقه نقص الميزانية وعدم اكتمال الإطار التنظيمي والخطة الاستراتيجية. وسيكون من المهم أن تقوم الوحدة ووزارة الداخلية واللجنة التقنية بالتغلب على تلك التحديات في الوقت المناسب، ولا سيما أن طلبات الحماية من المتوقع أن تزيد مع اقتراب موعد الانتخابات.

٥٣ - وواصلت الآلية الثلاثية للحماية والأمن أنشطتها. ولا يزال الحوار والتنسيق بين المديرية الفرعية للأمن والحماية والشرطة الوطنية والجيش مهمين لضمان فعالية رصد تدابير الحماية للمقاتلين السابقين والمرشحين السياسيين من القوات المسلحة الثورية في الفترة السابقة للانتخابات.

(ب) الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية

٥٤ - تواصلت الهجمات الفظيعة التي استهدفت القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان، على الرغم من تطبيق الكثير من المبادرات والبرامج التشاورية بشأن سياسات الوقاية والحماية، التي شملت، بدرجات متفاوتة، الحكومة والسلطات الإقليمية والمجتمعات المحلية المتضررة والمجتمع المدني. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كولومبيا، جرى التحقق من وقوع ٢٣٠ حالة قتل منذ توقيع اتفاق السلام.

٥٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت المفوضية بأنه جرى التحقق من سبع حالات قتل وأن ثماني حالات كانت قيد التحقق منها. ووقعت حالات القتل التي جرى التحقق منها في مقاطعات أراوكا، وسيزار، ونارينيو وشوكو. وأفاد مكتب النائب العام بأنه من بين ٢٧٧ حالة قيد التحقيق منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، جرى التعرف على الجناة في ١٥٩ حالة وأدين ٣١ فردا وصدرت أحكام بحقهم. وثمة حاجة إلى مواصلة الجهود للتحري عن الأفراد المسؤولين عن أعمال القتل وغيرها من أشكال الاعتداء على القيادات المجتمعية والاجتماعية، وبخاصة من قام بتدبير تلك الجرائم.

٥٦ - وتبرز الهجمتان اللتان وقعتا في الأونة الأخيرة على فرنسا ماركي في مقاطعة كاوكا وعلى مايرليس أنغاريتا روبليس في منطقة مونتييس دي ماريا المخاطر التي تواجهها القيادات النسائية. وفي ٤ حزيران/يونيه، ألقي فيلق النخبة في الشرطة القبض على شخصين يدعى أحما شاركا في الهجوم على السيدة ماركي، وعقدت الحكومة اجتماعا مع منظمات نسائية. وتتخذ الحكومة خطوات لإعادة تنشيط البرنامج الوطني الشامل بشأن الضمانات للمدافعات عن حقوق الإنسان والقيادات النسائية، وينبغي إيلاء الأولوية لتنفيذ البرنامج على وجه السرعة. وتشكل الهجمات الأخيرة تهديدا للقيادات المدافعة عن الحقوق في الأراضي والبيئة في مقاطعة كاوكا وعملا يسهم تشريدها. وتسببت عملية القتل التي جرت في ٢١ حزيران/يونيه للسيدة ماريا ديل بيلار أورنادو مونتانيو، وهي من المطالبات بالأرض، في تييرالنا، مقاطعة كوردوبا، بحضور طفلها الصغير احتجاجات واسعة النطاق ونداءات لزيادة فعالية الإجراءات التي تتخذها الدولة لتوفير الأمن في المناطق التي تضررت في السابق من النزاع.

٥٧ - ومما يثير القلق أيضا الهجمات على المشاركين في البرنامج الوطني الشامل لإيجاد بدائل للمحاصيل غير المشروعة. وتكشف حالات قتل ثلاثة مزارعين في بلدية سان خوسيه دي أوربي، مرتبطين ببرنامج إيجاد البدائل، عن ضعف تلك الجماعات وأهمية اتخاذ تدابير حمايتها. وتبعث سرعة الاستجابة المؤسسية التي أدت إلى احتجاز خمسة جناة على الأمل. وأعلن مكتب المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج عن خطة تجريبية لحماية المشاركين في توماكو، مقاطعة نارينيو، ستضم وزارة الدفاع، ووزارة العدل، ومكتب النائب العام ومكتب أمين المظالم. وهذه الجهود، المرتبطة بتدابير الحماية الشاملة للمجتمعات المحلية، تستحق مواصلة التوسع فيها.

٥٨ - وفي ١١ حزيران/يونيه، أبلغ أمين المظالم عن ٣٥ حالة تشريد ضخمة ترتبط بوجود الجماعات المسلحة غير القانونية في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٧ حزيران/يونيه أضرت بـ ٢٢٣ ٨ شخصا في مقاطعات نارينيو، ونورتي دي سانتاندر، وكوردوبا، وأنتيوكيا، وشوكو، وماغداлина، وفايي دي كاوكا وكاوكا. وأبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن أرقام مماثلة.

٥٩ - وكما ذكر في التقرير السابق، كانت إعادة تفعيل اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، التي أنشئت عملاً باتفاق السلام للقيام، إلى جانب المجتمع المدني، بتحديد سياسة عامة بشأن تفكيك الجماعات المسلحة الإجرامية، تطوراً مرحباً به. ولم تجتمع اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من أن لجنة فرعية برئاسة المفوض السامي للسلام عقدت اجتماعاً دام يوماً كاملاً مع منظمات المجتمع المدني، والكيانات العامة والجهات الفاعلة الدولية لمناقشة وضع سياسة من هذا القبيل.

٦٠ - وفي ٢٤ أيار/مايو، أفادت وزارة الداخلية بأن خطة العمل من أجل حماية القيادات الاجتماعية والمجتمعية، والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين عقدت ٢٤ اجتماعاً على مستوى المناطق من أجل تنسيق استجابة الدولة في معظم المناطق المتضررة. ويمثل هذا المسعى، إلى جانب النظام الأمني الشامل المتوخى في خطة "السلام في إطار الشرعية"، عاملاً رئيسياً في توطيد علاقات الحكومة مع المجتمعات المحلية وتعزيز فهم الديناميات المحلية. وهناك حاجة ملحة إلى نُظُم رصد أفضل، لا سيما من أجل توفير الحماية للقيادات والمجتمعات المحلية وتنفيذ تدابير الوقاية والحماية الملموسة في إطار خطة العمل.

٦١ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، نُظِم اجتماع لمبادرة "مائدة مستديرة من أجل الحياة" للقيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان، بقيادة مكتب المفتش العام ومكتب أمين المظالم، في سواشا، مقاطعة كوندينا ماركا، وركز على ضعف القيادات المجتمعية المشاركة في مجالس العمل المحلية. ونُظِم اجتماع آخر في ١٣ حزيران/يونيه، في أوكانيا، مقاطعة نورتي دي سانتاندر، شارك فيه الرئيس دوكي. وأبرزت أهمية هذه المبادرة في تقارير سابقة.

٦٢ - وفي ٣٠ أيار/مايو، أعيد في بوبايان، مقاطعة كاوكا، تفعيل اجتماع المائدة المستديرة للفريق الوطني المعني بالضمانات، وهو آلية حوار متعدد القطاعات تحت قيادة وزارة الداخلية. وينبغي الأخذ بالشواغل التي أثارها القيادات المجتمعية والمقترحات التي قدمتها في السياسة العامة التي تجري صياغتها حالياً.

٦٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر أمين المظالم تحذيرات مبكرة بشأن سلامة الأفراد والمجتمعات المحلية في ست مقاطعات، مؤكداً على أن الأسباب الرئيسية للعنف تتعلق بعدم قدرة الدولة على بسط سيطرتها وتوطيد وجود متكامل في الأقاليم التي أخلتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وأشارت أربعة من تلك التحذيرات إلى أن النساء، والقيادات المجتمعية النسائية وجماعات المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين كانت ضعيفة بوجه خاص وعرضة لخطر العنف الجنسي.

٦٤ - وأعطت البعثة الأولوية للتحقق من الضمانات الأمنية في البلديات التي صدرت بشأنها تحذيرات مبكرة متعددة، بما في ذلك منطقة بايو كاوكا، مقاطعة أنتيوكيا، ومقاطعة كوردوبا في الجنوب الشرقي. وتشير التحديات الأمنية في تلك المناطق إلى وجود مشكلة إقليمية واسعة النطاق تتطلب اتباع نهج أكثر شمولاً.

باء - الضمانات القانونية

٦٥ - حتى الآن، اعتمد مكتب المفوض السامي للسلام أسماء ١٣٠٦٨ فرداً من أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقين من ضمن القائمة الأصلية التي قدمتها القوة الثورية البديلة المشتركة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. ولكن، لا تزال هناك تحديات مختلفة فيما يتعلق بتحديد

الأعضاء السابقين المتبقين في الجماعة واعتمادهم وإخطارهم بحالة اعتمادهم. فأولاً، لا يزال ١١٨ فرداً غير معتمدين من قبل المكتب بالرغم من أنهم قدموا جميع الوثائق والمعلومات المطلوبة منهم، من بينهم ٤٤ فرداً ينتظرون منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حُدِّد ٧٤ فرداً وقُدِّم المكتب وثائقهم المعلقة إلى اللجنة التقنية المشتركة بين المؤسسات للتحقق منها، نتيجة لتعاون ثلاثي مثمر بين المكتب والقوة الثورية البديلة المشتركة والبعثة في إطار خطة عمل مشتركة.

٦٦ - واعتمد عدد إضافي قدره ٢٤٠ فرداً من أعضاء الجماعة السابقين ولكن لا يزال يتعين إخطارهم، على الرغم من الجهود الثلاثية التي تبذل للعثور عليهم. واتفق مكتب المفوض السامي للسلام والقوة الثورية البديلة المشتركة من ثم على أن يشرع المكتب في عملية "إخطار إداري" من خلال نشر قرارات الاعتماد على الإنترنت، مما يتيح لأي من أولئك الأفراد المطالبة باستحقاقاتهم، في حال قرروا القيام بذلك في نهاية المطاف.

٦٧ - وتتضمن مجموعة ثالثة من الحالات ٢٧٧ فرداً، منهم ٢٤٣ فرداً موجودون حالياً في السجن وكانوا في القائمة التي قُدِّمت في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ ولكنهم لا يزالون قيد الاستعراض بغرض اعتمادهم. وفي ١١ حزيران/يونيه، أبلغ مكتب المفوض السامي للسلام قراره بنقل معظم الحالات التي تنتظر الاعتماد إلى الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام (أكثر من ٣٠٠ حالة، بما فيها الحالات في هذه الفئة الثالثة) مشيراً إلى أنها لا تستوفي معايير الاعتماد. ويمكن الاستعانة بآلية تسوية المنازعات الثلاثية التابعة للجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه في حل تلك القضايا.

٦٨ - ولم يجرز أي تقدم فيما يتعلق بحوالي ١٠٠٠ فرد من أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقين قدمت القوة الثورية البديلة المشتركة أسماءهم إلى مكتب المفوض السامي للسلام في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨. وحتى الآن، لا يزال حوالي ١٦٠ من المقاتلين السابقين المعتمدين في السجن. ومعظم أولئك الأفراد يخضع الآن لسلطة الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام في حين يخضع وضعهم القانوني للاستعراض من جانب دائرة العفو العام والعفو الخاص التابعة لتلك الولاية القضائية. ومن المهم الإشارة إلى أن الولاية القضائية الخاصة رفضت سابقاً ٢٤ طلباً للحصول على الحرية المشروطة، حيث قضت بأن الأفراد المعنيين لا يستوفون المعيار القانوني، وهو أن تكون الجرائم المدعى ارتكابهم لها ذات صلة مباشرة بالنزاع المسلح.

٦٩ - ومنذ إنشاء دائرة العفو العام والعفو الخاص، تلقت الدائرة عدداً كبيراً من الطلبات، بما في ذلك من أجل الحصول على الحرية المشروطة والعفو العام، واتخذت خطوات إيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بغرض معالجة الحالات المعلقة.

٧٠ - وواصلت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام بذل جهودها للتوعية بنظام العدالة الانتقالية في صفوف الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية - الجيش الشعبي، بما في ذلك في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. ووظفت أمانة الولاية القضائية الخاصة لذلك الغرض ١٩ ضابط اتصال في الميدان وأطلقت مشروعاً تجريبياً في منطقة إيكونوزو الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج لإعلام المقاتلين السابقين بالقواعد والإجراءات التي تتبعها الولاية القضائية الخاصة.

جيم - المسائل الشاملة

١ - تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتواصل مع الجماعات النسائية

٧١ - أُحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية. ووضع المنتدى الحكومي الرفيع المستوى المعني بالشؤون الجنسانية خطة عمله، بقيادة مكتب المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج وبدعم من المكتب الاستشاري الرئاسي للمساواة بين الجنسين. وتُسند الخطة مسؤوليات إلى الكيانات الحكومية بشأن كل مؤشر من المؤشرات الجنسانية الـ ٥١ المحددة في الخطة الإطارية لتنفيذ اتفاق السلام. ويتسم تنفيذها السريع بضرورته، بما في ذلك الإجراءات المتصلة بالشؤون الجنسانية من السياسة الوطنية لإعادة الإدماج^(١) والإجراءات الموجهة لتنفيذ الضمانات الأمنية للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان.

٧٢ - ونظّم المنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية منتديات إقليمية في مونتيس دي مارييا، مقاطعة بوليفار، وميديلين، وكذلك دورة مواضيعية وطنية بشأن أمن القيادات النسائية. وينبغي إيلاء الأولوية لهذا المنتدى وتزويده بالموارد اللازمة، إلى جانب الفريق العامل التقني المعني بالشؤون الجنسانية التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج.

٧٣ - وفي ١ و ٢ حزيران/يونيه، نظمت لجنة الشؤون الجنسانية التابعة للقوة الثورية البديلة المشتركة منتدياتها الوطني الأول، حيث جمعت أكثر من ٤٠٠ مقاتلة سابقة ووفرت فرصة لتبادل أفضل الممارسات المتصلة بالمشاريع الإنتاجية، والتعاونيات والنظم المجتمعية لرعاية الأطفال التي تفقدها نساء. وقُدّمت الاستنتاجات إلى الحكومة.

٧٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة الدعم لمشاركة المقاتلين السابقين من فئات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في منتديات "المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من أجل السلام" في عدة مناطق.

٢ - الشؤون الإثنية

٧٥ - في ٢٩ أيار/مايو، اجتمع المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية مع ٢٦ مؤسسة حكومية مسؤولة عن تنفيذ مختلف الالتزامات المحددة في الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من اتفاق السلام. والتزم كل كيان من الكيانات بإدراج إجراءات ملموسة في خطة عمله وميزانيته. ولئن كان ذلك يمثل خطوة إيجابية أولى، تتسم متابعة تلك الالتزامات بأهميتها الأساسية.

٧٦ - وتواصلت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع بصورة بناءة مع المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية بشأن برنامج تنسيق مقترح من أجل إعادة إدماج المقاتلين السابقين من أصول إثنية. وتتحقق البعثة أيضا من أمثلة على قيام السلطات الإثنية بالعمل جنبا إلى جنب مع مجتمعات محلية وتعاونيات للمقاتلين السابقين من أجل بناء توافق آراء بشأن المشاريع المنتجة المجتمعية، بما في ذلك في مستوطنات جديدة للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في ماندي،

(١) متاحة على http://www.reincorporacion.gov.co/es/Documents/conpes_finlal_web.pdf

مقاطعة أنتيوكيا، وتومبوراو، مقاطعة كاوكا، وجيغوامينادو، مقاطعة شوكو، وريوسوسيو، مقاطعة كالداس وتالامبي، مقاطعة نارينيو.

٧٧ - وفي ١٦ أيار/مايو، اعتمد، على النحو المطلوب بموجب اتفاق السلام، بروتوكول خاص ينظم تنسيق الولايات القضائية بين الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ونظام العدالة الخاص بالشعوب الأصلية.

٣ - الأطفال

٧٨ - واصلت البعثة رصد البرامج التي تقودها الحكومة من أجل دعم إعادة إدماج الأطفال، ولا سيما البرنامج المعنون "مسار حياة مختلف" الذي يقوده المستشار الرئاسي لشؤون حقوق الإنسان بدعم إضافي مقدم من الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع من خلال وجودها الميداني. وهي ترصد أيضا الظروف المعيشية والخدمات المتعلقة بأطفال المقاتلين السابقين في عملية إعادة الإدماج.

٧٩ - ومن بين ١٢٣ مراهقا في برنامج "مسار حياة مختلف"، بلغ ١١٩ سن الثامنة عشرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة عدة تقارير عن حالات تأخير في تقديم التعويضات وحالات حرمان منها. ولا بد من استجلاء هذه العقبات والتغلب عليها. وفي أيار/مايو، أسفرت حالة لأحد المستفيدين من البرنامج بعمر ١٩ عاما، كان قد اعتقل بدعوى تصنيع وتهريب أسلحة، عن إثارة الشواغل بشأن إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأفراد الذين يشاركون في البرنامج. وأنشئت لجان متابعة في الميدان، وما فتئت البعثة تشارك بنشاط في تلك اللجان. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) العمل مع الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع لتوفير المساعدة النفسية للأطفال الذين انفصلوا عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي.

٨٠ - وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة لتوفير خدمات الرعاية النهارية في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعات توليما، وميتا، وأراوكا، وكاوكا، ولا غواخيرا، وغواياري وبوتومايو، لا تزال ثمة حاجة إلى استجابة شاملة لتوفير التعليم والصحة والحماية لأكثر من ٨٠٠ طفل يعيشون في تلك المناطق الإقليمية، ولا سيما بالنظر للتقنين المقبل لبعض تلك المناطق. ومن الأمور الملحة أيضا إحراز تقدم في الاستجابة للحالات المتعلقة بأعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقين، ولا سيما النساء، الذين يسعون إلى تقنين الوصاية القانونية على أطفالهم.

٤ - الشباب والسلام والأمن

٨١ - في منطقة سان خوسيه دي أورينتي الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، مقاطعة سيزار، قامت مجموعة من الأعضاء السابقين الشباب في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وجماعة مجتمعية للشباب بتأسيس مدرسة للفنون لإتاحة فرص التفاعل والمصالحة من خلال فصول دراسية في مجالات الرقص، والمسرح، والتصوير والموسيقى. وفي أيار/مايو، قامت قيادات شابة من منطقة إيكونوزو الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، مقاطعة توليما، وأعضاء من المجتمع المحلي ينتجون معا برنامجا إذاعيا أسبوعيا بزيارة بوغوتا، بدعم من البعثة، للاستفادة من التوجيه المقدم من وسائل الإعلام الوطنية. وقامت قيادات شابة من ستة أحزاب سياسية من مقاطعة فايي ديل كاوكا بزيارة منطقة مونتيديونديو الإقليمية

للتدريب وإعادة الإدماج، مقاطعة كاوكا، في حزيران/يونيه في إطار الجهود التي تدعمها البعثة لتعزيز الحوار مع الشباب.

٥ - الاتصال والتوعية

٨٢ - يوفر القطاع الخاص إمكانية هائلة للمساهمة في عملية السلام وله نصيب في ذلك، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم فيما يتعلق بالنفوذ إلى الأسواق والمساعدة التقنية للمشاريع المنتجة المقامة في إطار إعادة الإدماج. ودعا الرئيس دوكي قيادات الأعمال التجارية مرافقته في زيارته إلى المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، وتطبق الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع استراتيجية لتعزيز الدعم الذي يقدمه القطاع الخاص لجهود إعادة الإدماج. وما فتئت البعثة أيضاً تعمل مع القطاع الخاص فيما يتعلق بتنفيذ السلام. وفي أيار/مايو، على سبيل المثال، اجتمع الممثل الخاص للأمين العام مع قيادات الأعمال التجارية البارزة في ميدلين لمناقشة مواصلة الجهود لزيادة مشاركتها في توطيد السلام. وواصلت البعثة تيسير تحالف بين مؤسسات وشركات القطاع الخاص التي تدعم المشاريع في منطقة يانو غراندي الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، مقاطعة أنتيوكيا، ومجتمعها المحلي.

٦ - التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

٨٣ - يعكف صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمرحلة ما بعد انتهاء النزاع في كولومبيا على استعراض مقترحات لدعم إعادة الإدماج، والاستقرار، وبرامج التنمية ذات التركيز الإقليمي، والبرامج الطوعية لإبدال المحاصيل غير المشروعة، والتعويضات المقدمة للضحايا والعدالة الانتقالية في المناطق المتضررة من النزاع.

٨٤ - ومنذ نيسان/أبريل، تقوم البعثة، والفريق القطري والسلطات الوطنية بتعزيز التنسيق من أجل تسريع إعادة الإدماج. ويعمل فريق إعادة الإدماج المشترك من أجل تعزيز التنسيق في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع في مجالات من قبيل نقل بعض المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، وضرورة تعزيز التقدم المحرز في بعض المناطق الإقليمية المشابهة الأخرى، وإعادة الإدماج المجتمعية وتزايد هجرة المقاتلين السابقين إلى المناطق الحضرية.

٨٥ - وتحقيقاً لتلك الغاية، أحرز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمرحلة ما بعد انتهاء النزاع في كولومبيا، تقدماً في صرف الأموال لـ ١٧ من المشاريع الإنتاجية الطويلة الأجل في ١٧ منطقة إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج وفي صياغة مقترحات جديدة فيما يتعلق بالمبادرات الإنتاجية وتحسينات المساكن. وشرع البرنامج الإنمائي، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبعثة، والحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة، بدعم من صندوق بناء السلام، في العمل على تحديد المشاريع الإنتاجية ومبادرات التأثير الاجتماعي الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للنساء والأطفال في ١٥ منطقة إقليمية. وواصلت البعثة، والبرنامج الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسف تنسيق الجهود مع الحكومة للإسراع بالتدريب المهني، والحصول على العمل، والنفوذ إلى الأسواق، وتحسينات المساكن والدعم المقدم إلى المشاريع الإنتاجية الفردية للبالغين والشباب والوقاية من العنف الجنساني.

- ٨٦ - وتشاركت البعثة ومفوضية حقوق الإنسان بانتظام في استضافة اجتماعات مع المناير الرئيسية لحقوق الإنسان والعديد من منظمات المجتمع المدني بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.
- ٨٧ - وسعى فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة أيضا من أجل ضمان اتباع نهج قائم على المشاركة في وضع سياسة وطنية شاملة للوقاية والحماية لفائدة القيادات المجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان.

رابعاً - هياكل البعثة

ألف - الدعم المقدم من البعثة

- ٨٨ - أكملت البعثة إنشاء جميع المكاتب الـ ٣٢ المطلوبة في إطار خطتها لإعادة الانتشار. وهي تبقى على انتشارها في الميدان قيد الاستعراض المستمر، بالنظر إلى النقل المحتمل لمواقع بعض المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج وأهمية ضمان التغطية الكافية للمستوطنات الجديدة.
- ٨٩ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، شكلت النساء ٤٢ في المائة من موظفي الفئة الفنية والخدمة الميدانية المعيّنين بعقود محددة المدة أو مستمرة أو دائمة. وتتوقع البعثة أن تحقق هدفها المتمثل في نسبة قدرها ٤٦ في المائة خلال هذا العام. وتمثل النساء ٥٩ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ٢٥ في المائة من المراقبين الدوليين و ٥٦ في المائة من الخبراء الاستشاريين والمتقاعدين الأفراد.

باء - السلامة والأمن

- ٩٠ - ازدادت الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة غير القانونية على قوات الأمن العام في جوار المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في سانتا لوسيا، مقاطعة أنتيوكيا، وفيليبيناس، مقاطعة أراوكا وإل سيراك، مقاطعة كاوكا. وعلى الرغم من أن موظفي البعثة لم يُستهدفوا، تمثل هذه الهجمات تهديدات غير مباشرة وتُدرج من ثم في تقييمات إدارة المخاطر الأمنية ذات الصلة. وتمثلت الحوادث التي أضرت بأفراد البعثة في المقام الأول في أعمال سطو في مختلف أنحاء البلد ونقطتي تفتيش غير قانونيتين أقامتهما جماعات منشقة في مقاطعتي كاكيتا وبوتومايو. وفي الحالة الأخيرة، عُلفت تحركات البعثة مؤقتاً للحد من المخاطر. وظلت مستويات المخاطر المتبقية بعد تنفيذ تدابير إدارة المخاطر الأمنية تراوح بين المتوسطة والمنخفضة.

جيم - السلوك والانضباط

- ٩١ - أجرت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية مشتركة في كوكوتا، مقاطعة نورتي دي سانتاندر، لتقييم المخاطر والتوعية في صفوف موظفي الأمم المتحدة، والشركاء المنفذين ومنظمات المجتمع المدني بسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً.
- ٩٢ - ولم يبلغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن أي حالات للاستغلال أو الانتهاك الجنسي.

خامسا - ملاحظات

- ٩٣ - يتيح اتفاق السلام لكولومبيا فرصة فريدة للتغلب على تركة عميقة الجذور للنزاع. ويبرز هذا التقرير مجالات التقدم والالتزام الجديد في عدد من جوانب تنفيذه؛ غير أن الصورة العامة لا تزال متباينة الأجزاء، وأشعر مرة أخرى بالأسف الشديد لاستمرار مناخ الاستقطاب بشأن عناصر الاتفاق.
- ٩٤ - ويتجلى ذلك الاستقطاب في المناقشات التي استمرت على الصعيد الوطني وداخل الكونغرس بشأن القانون التشريعي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام والإصلاحات الدستورية. وفي ظل هذه البيئة الخلافية، أصدرت عدة محاكم قرارات هامة بشأن اتفاق السلام، بما في ذلك بشأن القانون التشريعي. ويثلج صدري أن المؤسسات الكولومبية ترتقي على ما يبدو إلى مستوى التحدي وتعمل من خلال قنوات محددة بموجب الدستور من أجل إيجاد تسوية لتلك المسائل الصعبة. ويجدوني الأمل في أن تُحلّ تلك المسائل تدريجياً وأن تعالج الشواغل مع تقدم التنفيذ.
- ٩٥ - بيد أن هناك حاجة مستمرة إلى الحوار الشامل للجميع بين القوى السياسية على أساس احترام الاختلافات ذات الوقع الشديد في الأنفس، ولا سيما في ضوء الإصلاحات الدستورية المقترحة الجديدة. وأدعو جميع الأطراف إلى كفالة أن تحترم أي إصلاحات تُجرى الالتزامات التي تعهد بها الأشخاص الذين ألقوا أسلحتهم بحسن نية وعلى أساس أحكام اتفاق السلام، وهو مبدأ أكدته مجلس الأمن نفسه. وأرحب بالدعوة التي وجهها الرئيس دوكي في الآونة الأخيرة لعقد ميثاق وطني مع جميع الجهات الفاعلة السياسية، وأذكر بالرسالة التي وجهها في وقت سابق للتركيز على ما يوحد الكولومبيين وليس ما يفرقهم. وفي الواقع، يجدوني أمل كبير في إمكانية أن تتسخ بصورة متزايدة رؤية واقعية واستشراعية، وأتني على جميع الأصوات الداعية إلى اتباع نهج من هذا القبيل. فتحديات الحاضر والمستقبل كبيرة إلى حد لا يتيح للكولومبيين الاستمرار في الانغماس في انقسام منهيك بشأن الاتفاق، في مقابل العمل معا من أجل تنفيذه. وعواقب عدم التصرف الآن لاغتنام الفرص التي أتاحتها انتهاء النزاع مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي ستقع على كاهل جميع الكولومبيين.
- ٩٦ - وثمة حاجة إلى استجابات عاجلة لمكافحة أعمال العنف في بعض المناطق الأشد تضررا التي لم يدم فيها طويلا الانخفاض الواضح في العنف الذي حدث مباشرة بعد انتهاء النزاع مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي. ومما يثير القلق الهائل أن قتل القيادات الاجتماعية والمجتمعية وأعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقين استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأنه بالالتزام الذي أعلن عنه الرئيس دوكي بحماية القيادات وكذلك كل مقاتل من المقاتلين السابقين الذين يشاركون في عملية إعادة الإدماج، نظرا إلى الضرورة الملحة لتحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال. وإنني على ثقة من أن التدابير الأمنية التي أُعلن عنها مؤخرا فيما يتعلق بأعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقين ستسفر عن تحسّن وضعهم الأمني. وسيكون تعاون والالتزام جميع المؤسسات والقطاعات أساسيا لمنع العنف من عرقلة الأعمال التحضيرية للانتخابات الإقليمية والمحلية المقبلة.
- ٩٧ - وفي نهاية المطاف، يكمن التحدي المتمثل في حماية المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، والقيادات الاجتماعية وأعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقين في إقامة وجود شامل وفعال للدولة في تلك المناطق النائية والمهملة تاريخيا. ولئن كان ذلك يشكل تحديا طويلا

الأمد أخفقت الإدارات المتعاقبة في التغلب عليه، فهو أمر لا يحتمل التأجيل ويجب التعامل معه على وجه الاستعجال، ويمكن للسلطات أن تعول على دعم الأمم المتحدة في ذلك المسعى. ويجدد اتفاق السلام مجموعة من الإجراءات التي تتخذ على المدى القريب، ليس لمنع الخسارة التي لا تعوض الناجمة عن عمليات القتل في المناطق التي تتقاتل فيها الجماعات على السيطرة في فراغ نتج بعد الحرب فحسب، بل أيضا لإرساء الأساس فيما يتعلق بالأجل الطويل. وتتسم التدابير الأمنية الفردية والجماعية، بما في ذلك توفير الموارد الكافية وتقديم الدعم لعمل الوحدة الوطنية للحماية ووحدة التحقيقات الخاصة التابعة للنائب العام، والاستجابات الفعالة للتحذيرات المبكرة وجهود مكافحة الوصم بأهمية بالغة الأهمية لتناول المسألة الأولى. وتتسم إعادة تفعيل اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية واعتماد استراتيجية وطنية قوية من أجل تفكيك الجماعات غير القانونية والإجرامية بمشاركة المجتمع المدني بأنها ضرورية لتناول المسألة الثانية.

٩٨ - وفيما يتعلق بإعادة الإدماج، تتصدى الحكومة للتحدي على المدى القريب المتمثل في وضع ترتيبات واضحة تطبق عندما تنتهي الحالة الراهنة لـ ٢٤ منطقة من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، في ١٥ آب/أغسطس. وأثني على روح المرونة والحوار البناء التي أبداها كل من الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة في الزيارات المشتركة لإيجاد حلول لانتقال بعض من تلك المناطق. ويشكل تمديد الموعد النهائي لتوضيح وضع المناطق الإقليمية قرارا هاما وحكيما تتخذه الحكومة لنزع فتيل مصدر لانعدام الأمن والقلق. ويتيح الانتقال فرصة للحكومة لتعزيز وجودها المؤسسي في تلك المناطق. وهو يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع التعجيل بالموافقة على الأموال المخصصة للأنشطة الاقتصادية وصرفها. ولا تتسارع وتيرة الموافقة على تمويل الأنشطة الإنتاجية وصرف الأموال وهي تظل مصدرا مستمرا وكبيرا لانعدام الأمن بالنسبة للمقاتلين السابقين.

٩٩ - وتمثل ترتيبات العدالة الانتقالية في كولومبيا نموذجا مبتكرا للمساءلة، يستند إلى تركيز على العدالة التصالحية، التي توفر أقصى قدر من الحوافز فيما يتعلق بالوصول إلى الحقيقة ومنح التعويضات للضحايا، بدلا من التركيز على الإفلات من العقاب، وتسهم من ثم في السلام والمصالحة. وينبغي أن يعطى هذا النظام الفرصة للنجاح والإنجاز فيما يتعلق بهذه التوقعات الكبيرة. وأرحب في هذا الصدد بوضع الصيغة النهائية للإطار القانوني للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وأحث جميع الأطراف على احترام استقلال تلك الهيئة وإدارتها الذاتية وضمان أن تتوافر للولاية القضائية الخاصة، وكذلك للعناصر الأخرى في النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، الموارد اللازمة للاضطلاع بوظائفها البالغة الأهمية. وفي فترة قصيرة من الزمن، حققت الولاية القضائية الخاصة نتائج هامة. وأدعوها إلى المضي قدما بكامل مسؤولياتها بنفس الالتزام والحرص اللذين أظهرتهما في الفترة الحاسمة التي بدأت عملها فيها.

١٠٠ - وعلى نحو ما تحققت منه البعثة، تفي الأغلبية العظمى من أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقين بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام: فهم ألقوا أسلحتهم ويشاركون بنشاط في عملية إعادة الإدماج. وأثني على مثابرتهم. ويسهم حزب القوة الثورية البديلة المشتركة بطريقة بناءة في المناقشة التي يجريها الكونغرس وهو يستعد للمشاركة، لأول مرة، في الانتخابات المحلية والإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل العديد من كبار مسؤولي القوة الثورية البديلة المشتركة أمام الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام لعرض روايتهم عن الأحداث أثناء النزاع والإسهام في عمليات الوصول إلى الحقيقة ودفن التعويضات. وأشدد على أهمية أن يضرب جميع قادة القوة الثورية البديلة المشتركة مثلا

يحتذى وأن يسهموا بنشاط في التوصل إلى الحقيقة في جميع الحالات التي تستعرضها الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. ولا تقل عن ذلك أهمية ضرورة أن يسعى جميع قادة القوة الثورية البديلة المشتركة إلى إيجاد حلول مبتكرة في إطار عملية إعادة الإدماج والتمسك بالتزامهم بالعملية، على النحو المنصوص عليه في الفرع ٣-٣ من الاتفاق. وليس هناك شك في أن قرار الجماعة بإنهاء النزاع المسلح، وإلقاء السلاح والدخول في الحياة السياسية الديمقراطية السلمية في كولومبيا كان القرار التاريخي الصحيح، على الرغم من التحديات الراهنة.

١٠١ - وأخيراً، فيما يتعلق بالتحديات المقبلة على المدى البعيد، أثق بأن الحكومة ستحترز تقدماً فيما يتعلق برؤية تحقيق الاستقرار الأوسع نطاقاً الواردة في خطة السلام في إطار الشرعية وخريطة الطريق نحو الاستقرار. ويشكل البدء بتنفيذ برامج التنمية ذات التركيز الإقليمي، التي تمثل أساس هذا الجهد الرامي إلى تحقيق الاستقرار، معلماً هاماً. ومن الأهمية بمكان أن يحرز تقدم في جميع عناصر هذا الجهد المركب الرامي إلى تحقيق الاستقرار في إطار ما يلزم من الإرادة السياسية، والالتزام المؤسسي والموارد، وكذلك مع تركيز مستمر على مشاركة المجتمعات المحلية. ويشكل ترسيخ حضور الدولة والخدمات جهداً طويل الأجل يجمع بين مسارات متعددة، هي التنمية الريفية، على النحو المنصوص عليه في النقطة ١ من اتفاق السلام، والإبدال الطوعي للمحاصيل وجهود إعادة الإدماج المجتمعية.

١٠٢ - ولا أزال على ثقة بأن الكولومبيين يستطيعون تحقيق النجاح في تعزيز السلام الذي بدأوا في بنائه، لا سيما إذا كانوا قادرين على تجاوز انعدام الثقة والعمل بشكل متزايد برؤية كلية لاتفاق السلام باعتباره حزمة من الالتزامات التي يعزز بعضها بعضاً. ولا تشكل إعادة إدماج المقاتلين السابقين في إطار الشروط المتفق عليها، بما في ذلك العدالة الانتقالية، وما يقابل ذلك من تقييد المتمردين السابقين بالتزامهم، إلا أحد الأجزاء البالغة الأهمية مما هو لازم لبناء السلام. ويمكن أن يستفيد جميع الكولومبيين من الأحكام المتعلقة بالتنمية الريفية، وجهود مكافحة المحاصيل غير المشروعة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية وتعويض الضحايا. وهذه عناصر يمكن أن توحد دعمهم للسلام، وأمل في أن يؤدي جميع المعنيين أدوارهم وأثق بذلك.

١٠٣ - وفي مواجهة كل من أوجه التقدم في عملية السلام والمخاطر الجديدة التي تهددها، يتسم استمرار مشاركة المجتمع الدولي بالأهمية الأساسية. وتمثل الزيارة الوشيكة التي سيقوم بها مجلس الأمن فرصة لمساعدة الكولومبيين على التغلب على العقبات الحالية وكذلك للتأكيد من جديد على المثل الذي تستطيع كولومبيا ضربه لبلدان أخرى تمر بحالات نزاع في جميع أنحاء العالم.

١٠٤ - وأغتنم هذه الفرصة لتجديد استمرار التزام بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ومنظومة الأمم المتحدة بمساعدة الكولومبيين على تحقيق تطلعاتهم إلى مستقبل أكثر سلاماً وعزمهما على تقديم تلك المساعدة.